Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 265 - فبراير 2005ذو الحجة - محرم 1425 - 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الذكرى المشؤومة الثالثة لالغاء دستور الشعب وفرض الوثيقة الخليفية

فيما تحل هذا الشهر الذكرى المشؤومة الثالثة لالغاء دستور البلاد الشرعي وفرض الدستور الخليفي بالقوة، تنتاب المواطنين حالة هي مزيج من الاحباط والغضب، ويتأهل الناشطون منهم للنهوض مجددا ضد الاستبداد بعد لملمة الاوضاع وتهيئة الارضية لانطلاقة عارمة ضد النظام الاستبدادي البغيض. فبرغم استمرار سياسات التخدير، فقد بدأت فصائل المعارضة في استعادة المواقع التي تخلت عنها عندما خدعها الشيخ حمد بمشروعه التخريبي.

في الشهر الماضي حدث تطوران سلبيان لهما معانيهما الخطيرة التي تؤكد الطبيعة الاستبدادية للنظام. فقد أعادت العائلة الخليفية تشكيل الحكومة بصورة أغضبت المواطنين وكشفت سوء نوايا هذه العائلة الجائرة. التشكيلة الجديدة منحت عشرة مناصب وزارية لافراد آل خليفة من بينها وزارات السيادة، الداخلية والخارجية والدفاع والشؤون الاسلامية بالاضافة الى رئاسة الوزراء التي استمرت بيد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رمز الفساد المالي والاداري في البلاد. ولم يحظ الشيعة الذين يشكلون اكثر من سبعين بالمائة من المواطنين سوى بخمسة مناصب وزارية، بينما خصصت ستة مناصب وزارية للمواطنين السنة. وهذا تطور سلبي في تصورات العائلة الخليفية. فخلال الحقبة السوداء كانت هناك محاصصة ثلاثية متساوية، حيث وزعت المناصب الوزارية الخمس عشرة على الاطراف الثلاثة (آل خليفة، السنة والشيعة) بالتساوي. لكن هذه المحاصصة اعطت آل خليفة في التركيبة الجديدة ضعف ذلك. هذه المفارقة في توزيع المناصب الوزارية تعكس تحولا جذريا في العقلية الخليفية وتوحي بالتغير الذي احدثته في التركيبة السكانية لغير صالح الشيعة الذين كانوا يشكلون الغالبية السكانية. ولا بد من التأكيد على العلاقات التاريخية الجيدة بين المواطنين البحرينيين عبر التاريخ، حيث عاشوا اخوة متحابين بدون وجود منغصات لتلك العلاقات حتى جاء آل خليفة وسعوا لافساد تلك العلاقات.

ومن جانب آخر، اصدرت المحكمة الدستورية التي شكلتها العائلة الحاكمة في الفترة الاخيرة حكما يكرس الاستبداد والديكتاتورية في البلاد. فقد حكمت بحق الشيخ حمد في اصدار ما يريد من قوانين تكون لها قوة القانون بدون الحاجة لعرض تلك القوانين على مجلس الشورى، بشقيه المعين والمنتخب، وهو امر فريد من نوعه، يتناقض مع المبدآ الديمقراطي بكل وضوح. فقد اعطت العائلة الخليفية حق التشريع المستقل عن ارادة الشعب، اضافة الى هيمنتها على نصف المناصب الوزارية، وهيمنتها على السلطة القضائية. وجاءت استقالة اثنين من محكمة الاستئناف الشرعية في شهر نوفمبر الماضي بعد ان توصلا الى نتيجة مهمة وهي استحالة التغيير من داخل النظام. وبهذا اكتملت هيمنة العائلة الخليفية على مفاصل الدولة بشكل كامل ومبرم، ولم يعد بامكان احد الادعاء بامكان التغيير من الداخل، وهو الامر الذي يروج له اعلام العائلة الخليفية وعملاؤها. فاذا اضيف لذلك كافة القوانين التي اصدرها الشيخ حمد في الاعوام الثلاثة الماضية، مثل قانون حماية المعذبين وقانون المطبوعات وقانون الجمعيات وقانون التجمعات، اتضح سعة هذه الهيمنة وصعوبة اجراء أي تغيير عليها من داخل النظام. واتضح في الآونة الاخيرة ايضا عجز الجمعيات السياسية عن التأثير على مجريات السياسة بعمومها بسبب التزامها بقانون الجمعيات|، وسعي النظام لاضعاف رموزها باستضافتهم في القصور الباذخة التي يقطنها افراد العائلة الخليفية. انه تطور خطير من شأنه التأثير السلبي السلبي على هذه الجمعيات وتحييد تأثيرها حتى في اوساط المتحمسين لها. الجمعيات السياسية لم تعد اليوم قادرة على تحدي النظام ورموزه بشكل واضح، بعد ان وافقت على الالتزام بما فرضته العائلة الخليفية عليها خلال العام الاخير ومن بين ذلك موافقتها العملية على التوقف عن جمع التوقيعات على العريضة الشعبية سوى من اعضائها.

التتمة صفحة (8)

* **7 يناير** : نظمت اللجنة الوطنية إعتصاما أمام مبنى المخابرات للمطالبة بمحاكمة الجلاد الشيخ عبدالعزيز عطية الله آل خليفة وزير الأمن الوطني ، وجميع الجلادين ، وكذلك بتاريخ 28 يناير ، وهي سلسلة إعتصامات أمام أماكن وسكن الجلادين .

* **8 يناير :** أعلن الشيخ حمد ، وبتنسيق مسبق مع الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة التشكيلة الجديدة لمجلس الوزراء ، وقد تم تدوير الوزراء ، وأبقاء الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء الشيخ خليفة الذي مازال في موقعه منذ أكثر من 38 سنة ، وقد زاد هذه المرة حصص العائلة الخليفة من الحقائب الوزارية ، لتتعادل مع حصة السنة والشيعة ، بعد أن كانت محتفظة بعدد من الوزارات السيادة فقط .

* **19 يناير :** عقدت لجنة العاطلين عن العمل (تحت التأسيس) مؤتمرها العام في مسجد الامام الصادق بالقفول ، وقد شارك كل من الاستاذ عبدالوهاب وعبدالهادي الخواجة ، وعلي ربيعة وخرجت اللجنة بتوصيات لتشكيل الهيئة المركزية للجنة لتبدأ بعدها فعاليتها في التحرك على الصعي الشعبي .

* **26 يناير :** عقدت الجمعية العمومية لمركز البحرين لحقوق الإنسان، جمعيتها العمومية لإنتخاب إدارتها الجديد بعد حل المركز من قبل الحكومة بعد أن عقدت ندوة الفقر وفيها طالب عبدالهادي الخواجة بإستقالة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان ، واقرت الجمعية العمومية فك الإرتباط بوزراة العمل وعدم الاعتراف بقانون الجمعيات

26 يناير : رفض الديوان الملكي عبر رسالة للجمعيات الاربع المقاطعة للقاء الشيخ حمد تسليمه العريضة الدستورية التي وصل عدد التوقيعات أكثر من 75 ألف ، المطالبين بالتغيرات الدستورية ، وأحيلت الجمعيات إلى البرلمان ، تأتي هذه الخطوة مشابهة لما كانت الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الحاكم السابق الذي رفض إستلام العريضة النخبوية والعريضة الشعبية التي إدت بعدها إلى إنتفاضة التسعينات .

بطاقة شخصية

الشهيد عبد القادر الفتلاوي

المنطقة : الدراز
العمر : 18 سنة
تاريخ الاستشهاد : 12 يناير 1995
طريقة الاستشهاد : رميا بالرصاص الحي

سقوط عبدالقادري وهو في زهرة شبابة ، حيث كان يستعد لزواجة ، لكنه قد زف إلى الجنة وهناك عرسة الحقيقي ،وقد كان يوم سقوطه يوم غضب جماهيري وشعبي عم جميع مناطق البحرين .

هذه وقفات متنوعة مع مجموعة من المناسبات والأحداث:

- تستضيف البحرين في الأيام المقبلة مؤتمرا حول العنف ضد المرأة، وهذه مناسبة للتذكير بما لاقته المرأة في البحرين على أيدي الجلاوزة داخل السجون الخليفية، وهو ظلم وانتهاك لم يكن له مثيل، وتجاوزَ كل القيم والتقاليد التي يعرفها أهل البحرين. في هذا المؤتمر لابد أن تكون هناك وقفة انتصار للمرأة البحرينية التي نالت وافرا من العنف والانتهاك، ولم يفرّق الجلاوزة بينها وبين الرجل، واستخدموا معها ذات أساليب التعذيب التي يستعملها الجلادون مع الشبان والرجال. لقد انتهكت كرامة أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا، وجراء ذلك عانى بعضهن من آثار نفسية عصبية حتى اليوم، وهناك حالات خطيرة من الضحايا النساء لازالت مكتومة حفاظا على سمعتهن في وسط مجتمع تحكمه بعض التقاليد والتعقيدات. يُعقد هذا المؤتمر وضحايا التعذيب الخليفي رجالا ونساءً ممنوعون من انتزاع حقهم الطبيعي بمحاكمة جلاديهم، ويُعاقبون بمزيد من الإهمال والرشوة بالفتات، وفي المقابل يُعزّز جلادوهم ويمنحون الأوسمة والنياشين وتُقنن من أجلهم قوانين الحماية التي دافع عنها مؤخرا مجلس الشيخ حمد وأقرها، ومن المتوقع أن تكون هناك وقفة مطوّلة مع هذا الملف في شهر مايو المقبل داخل أروقة الأمم المتحدة في جنيف. إن هذا التاريخ الأسود لابد أن يبقىَ مفتوحا أمام الجميع، ليكون شاهدا حيا على الجريمة المنكرة للنظام وجلاوزته، وليكون درسا ماثلا في وجوه الذين لازالو ا يؤمنون بأن هناك إصلاحا حقيقياً ونوايا صادقة لدى النظام.

في هذا السياق، لابد من الإشادة بفعالية الاعتصامات أمام أماكن عمل الجلادين والقتلة، وهي فعالية تنظمها اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، وقد بدأ الاعتصام الأول في الأسبوع المنصرم يوم الجمعة 31 ديسمبر 2004 بالتجمهر أمام مكتب الجلاد عادل فليفل، ومن المزمع أن يُنظّم الاعتصام الثاني يوم الخميس 13 يناير أمام القلعة حيث مكتب الجلاد عبد العزيز عطية الله، رئيس لجنة التعذيب خلال الانتفاضة المباركة. إن هذا النوع من الفعاليات ينطوي على رمزية كبيرة، فهي تقول لكل العالم أن النظام يحمي الجلادين والقتلة، ويصرّ على عدم الاعتراف بحقوق الضحايا في التعويض ومحاكمة الجلادين، وهو تخلٍّ واضح عن أبسط اشتراطات التصحيح وتأهيل النظام الخليفي للإصلاح.

- عقدت جمعية الوفاق يوم الثلثاء الماضي، مؤتمرها السنوي الثاني، وهناك نقاشات كثيرة في أحاديث النخب والناس تدور حول أداء المعارضة والإشكالات التي تعاني منها، ولا شك أن جمعية الوفاق تمثل كبرى الجمعيات السياسية في البلاد، وهي العمود الفقري للمعارضة في الداخل، وهو ما يجعلها همّا لأكثرية المواطنين في البلاد، يتداولون بشأنها الأفكار والانتقادات. وقد كان عقد المؤتمر الثاني فرصة جديدة للنظر في هذه المداولات والاقتراب منها أكثر. فالمعارضة عموماً ينبغي أن تكون صادقة مع نفسها ومع جماهيرها، وهذا لا يكون إلا مع وضوح في الرؤية والمنهج والخطاب السياسي، ومن المؤكد أن المناقشات التي تنطلق من رحم المعارضة ومن رموزها وقواعدها المضحّية، سوف تكون مادة هامة للحفاظ على المسيرة وتقويم أخطائها وتجنيبها المزيد من العثرات. وتقليد المؤتمر السنوي هو من التقاليد الحسنة التي تميّزت بها الوفاق، لاسيما مع الحرص على تقديم أوراق عمل جادة لإثراء النقاش وتصويب الأداء والمنهجيات، ومن المأمول أن تجترح المعارضة تقليدا شبيها بذلك، فتسعى على الدوام لمراجعة ذاتها بأسلوب النقاش العلمي والدراسة المتخصصة، مع الإشارة إلى ضرورة الحفاظ على الاقتراب من الجماهير واحتضانهم واعتبارهم القوة النابضة التي لا يجوز التفريط بها ولا التكابر عليها ولا استصغارها لصالح خطط الإرجاف وليّ الذراع التي يشتغل عليها مرتزقة النظام بدون توقف.

- إنّ المعارضة سجّلت موقفاً تاريخيا حينما قاطعت أولى الانتخابات الشكلية في عهد التخريب، وكوّنت حصيلة قانونية ودستورية وسياسية متينة تُصلّب على هذا الموقف المفصلي. وبرغم مساعي العرقلة وأشكال التعثر المصطنعة، إلا أن القوى الحية استطاعت تجنيب الساحة الوطنية الانزلاق في تنازلات كانت ستدمِّر التاريخ النضالي لأهل البحرين، وكان تنظيم المؤتمر الدستوري الأول في فبراير 2004 علامة مضيئة في هذا الطريق. وبحسب المتوقع، فإن المروّجين للمشروع التخريبي لم يقفوا عند حدودهم، وظلوا في مناكفة غير نزيهة ضد إرادة الناس وبرامج المعارضة، وسعى هؤلاء لبثّ وفبركة كل ما من شأنه إضعاف المعارضة وهزّها وإرباك حركتها السياسية والتطويرية. والمعوّل أن تستقوي المعارضة بذاتها وبقواها الداخلية وبسواعد أبنائها وبكفاءاتها الوطنية التي أثبتت جدارتها كثيرا، وأن تتمسك بالمواقف المعلنة وألا تمنح الآخرين فرصة إسقاطها في اختبار المصداقية أمام جماهيرها. إن المعارضة معنية اليوم – وهي تعدّ لخطوات قادمة وللمؤتمر الدستوري الثاني- بأن تقرأ مسلسل التراجعات مليا، وأن تُعيد مراجعة الدروس عدة مرات، ولتكن سياسات التخريب والتضليل والاحتواء والتفريغ ماثلة أمام الأعين لكي نجنّب أنفسنا وأمتنا الوقوع في الهاوية.

إن الأمة تشعر بحاجةٍ ماسة إلى عمليات انقاذ سريعة للأوضاع المتدهورة، وهي تدفع بانتقاداتها المتكررة إلى المعارضة لشدة حرصها على المستقبل الذي ينهش فيه حكم الاستبداد في البحرين. وقد فتحت المعاناة في عيون الأمة وقلوبها بصائر جديدة من الهدى والعنفوان، وعلينا ألا ننسى أن هذه أمة مضحّية وفيها الخير والإقدام، وهي تستحق الكثير من الاحترام والتقدير، وتسليمها إلى النفق المظلم وجرّها دون دراية إلى الخضوع لمشروع التخريب الخليفي هو إهانة لها ولتضحياتها الكبيرة، فلنثقْ بالله تعالى وبعزة هذه الأمة المعطاءة، ولتتحرّك العقول والقلوب للنهوض واسترداد الحقوق بالوسائل التي لا تهدر الكرامة ولا تدفع بنا نحو انتحار جديد

بيان إعلان عودة مركز البحرين لحقوق الإنسان

مركز البحرين لحقوق الانسان ينتخب ادارته الجديدة
26 يناير 2005

في اجتماعها السنوي الثالث انتخبت الجمعية العمومية لمركز البحرين لحقوق الانسان مجلس ادارة المركز للعامين القادمين. وقد فاز في التصويت كل من عبدالهادي الخواجة ونبيل رجب وجواد العصفور وفوزية ربيعة وزهراء مرادي. فيما تساوى كل من حسين الحداد وقاسم الفردان كعضو احتياط أول وثاني، وتساوى احمد سلطان وعباس عبدالعزيز كعضو احتياطي ثالث. وسيجتمع مجلس الادارة يوم السبت 5 فبراير القادم لانتخاب رئيس المركز ونائب الرئيس وامين السر والأمين المالي.

كما قررت الجمعية العمومية تأجيل مناقشة تعديل النظام الداخلي للمركز الى اجتماع استثنائي قادم مع اجراء استفتاء للاعضاء يتم على اساسه فك ارتباط المركز بقانون الجمعيات. والجدير بالذكر ان المحكمة الادارية التي تنظر في قرار وزارة العمل باغلاق المركز ستعقد جلستها الاخيرة يوم الاثنين القادم 31 لاصدار قرارها في القضية.

وكانت الجمعية العمومية للمركز قد قررت في اجتماع استثنائي في بداية الشهر اعادة تفعيل المركز وفك ارتباطه بقانون الجمعيات، واوصت الجمعية العمومية بأن يكون على رأس اولويات الادارة الجديد اللقاء مع القيادة السياسية، والسعي الى تجاوز الازمة التي نتجت عن قرار وزير العمل الذي كان مسؤولا عن الشئون الاجتماعية والجمعيات قبل ان يتم تعيين وزيرة جديدة للشئون الاجتماعية.

النظام الخليفي فقد شرعيته، وذكرى النكث بالعهود مناسبة لمعارضة شاملة ومؤتمر دستوري أقوى

من المنتظر أن تُطلِق جمعيات المعارضة البحرينية مؤتمرا دستوريا ثانيا في فبراير المقبل، وهناك اجماع داخل قوى المعارضة على أن المؤتمر الدستوري الأول؛ استطاع أن ينقل المعارضة إلى مستوى متقدّم من النضال الوطني والدستوري، لاسيما بعض جولات الحصار والتذويب التي تراكمت خلال السنوات الثلاث الماضية. إنّ أهمية المؤتمر الدستوري لا تكمن فقط في قراراته الفاصلة ولا في الرؤى الاستراتيجية التي انبثقت عنه وحدّدت العلاقة مع مجمل مشاريع النظام التخريبية. إنّ أهمية هذه الفعالية الكبرى هي في رفع الستار عن الخطيئة الكبرى التي ارتكبها النظام الخليفي في فبراير 2002، عندما انقلب على الدستور العقدي، وارتضى بذلك أن ينزع عنه الوثيقة الوحيدة التي تمنحه الشرعية. لقد بات النظام منذ انقلاب فبراير؛ يُجابه إشكالا جذرياً لجهة الشرعية، وهي مسألة أساسية في إطار معالجة الأزمة الدستورية، وفي تحديد الموقف من الأوضاع التراجعية وسياسات التخريب التي فرضتها العائلة الخليفية. وقد أوضح لفيف من رموز المعارضة هذه المحطة الخطيرة، وهناك رؤى بصيرة بهذا الخصوص جرى تداولها في أكثر من مناسبة، والمطلوب أن تتبلور حراكات وطنية ونضالية متحضّرة تجبر النظام الخليفي على التخلي عن موروثاته في القمع والتخريب والاستبداد واضطهاد الناس حماية المجرمين.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى النقاط التالية:

- جرى أكثر من مرة التأكيد على أنّ الإشكال الوطني مع النظام ليس محصوراً في مقاطعة مجالسه الصغيرة والكبيرة، وليس مقصوراً فقط على رفض الانضمام إلى أُطره ودوائره المزيّفة، وإنما ذلك جزء من كل. إن المواجهة السياسية القائمة مع النظام الخليفي هي مواجهة مع استهدافه في التخريب الشامل، وهو استهداف يأخذ شكلا متطورا، وتتوزّع نقاط استهدافه على كلّ المفاصل الحيوية لشعب البحرين، ابتداءً من القيم الثقافية والنظام الاجتماعي للمواطنين وانتهاءً بأصول الشراكة الشعبية والشرعية. ومن هنا، فإننا نتحدث عن مشروع تخريبي ينبغي مواجهته بكل السُبُل، ولا يصح التهاون في ذلك قيد أنملة، لأن خطره أخطبوطي ومن الممكن أن يؤثر – في حال تمّ التساهل معه- على الثقافة الوطنية والدينية وهو ما بدأت ملامحه الأولى مع بدايات خلخلة التركيب المجتمعي، ومحاولة الإجهاز التدريجي على البناء الوطني الأصيل وزرع الكانتونات المستوردة.

- إنّ المعارضة تطرح عدداً من الملفات الهامة، وتعمل جاهدةً من أجل انتزاع الحقوق فيها. وحينما نقرأ مضامين وخلفيات هذه الملفات فسوف نعلم حجم المفارقة الهائلة بين النظام والمعارضة. فالمعارضة تناضل مع أجل استرداد الدستور العقدي وتصحيح انقلاب فبراير، بينما السلطة الخليفية تصرّ على المضي في دستور الاستبداد وتعزّزه بحزمة من قوانين القمع وتكميم الأفواه. وفي حين تستعمل السلطة مخزونها الاحتياطي من المجنسين لأسباب سياسية وأمنية وطائفية، وتكرّس سياسة العزل العنصري والتمييز الطائفي والعائلي؛ فإنها لا تتوانى عن توسيع الدائرة وفتح قنوات الاستنزاف المكمّلة عبر تسهيل توطين وتمليك الخليجيين والقاطنين في دول الجوار الخليجي. وهي سياسات فتحت ملفات وحملات وطنية نادت بها المعارضة، مثل حملة مناهضة التجنيس السياسي والحملة ضد التمييز والامتيازات. والأمر الذي لا خلاف عليه، هو أنّ التبعة الأساسية وراء هذه الملفات يتحمّلها حاكم البلاد شخصياً وعمه الشيخ خليفة المعروف باعتباره رمزا للفساد والإفساد، وهو ما يعني أن خطوط المعارضة وحراكاتها لا تتحرّك بعيداً عن رؤوس النظام وزعمائه، بل هم المعنيون الأساسيون بحراك المعارضة وفعالياتها، وليس من الصحيح الانشغال بالواجهات الإدارية وحوائط الصدّ الاصطناعية التي تتقدّم للدفاع والترويج للنظام ولمشاريعه التخريبية، وإهمال هذه الرؤوس وزعماء التخريب.

- ان ما ارتكبه النظام الخليفي خلال السنوات القليلة الماضية لم يُفقِده رافد الشرعية فحسب، بل فقد معها الكثير من الاعتبارات التي يحتاجها أي نظام يسعى لاستتباب العيش الكريم والأمن الحقيقي مع شعبه. لقد انتهت الثقة بالنظام على نحو كبير جدا، ولم يعد من السهل أن يصدّقه الناس أو يتجاوب مع مسرحياته وألاعيبه. وهي نتيجة متوقعة مع سلسلة الخدع والنكث بالوعود، وآخرها ما يُسمى بالحوار مع السلطة. والمشكلة هنا تبدو مزدوجة وشديدة الالتباس. فالعائلة الخليفية لا تستطيع أن تنال ثقة الناس إلا بعد أن تستعيد رابط الشرعية الذي قطعته بيدها، والمعروف أن ذلك لن يكون يسيراً بعد أن حاصر الخليفيون أنفسهم بما حصدته أيديهم من جرائم وانقلابات، كما أنّ أي أمر في هذا الشأن لن يكون مقبولاً لدى الناس وقوى المعارضة ما لم يُحقّق شرط العقدية وعنصر السيادة للشعب. إنّ مضمون هذه المشكلة يمثل جوهر المأزق الذي يتمرّغ في وحله النظام، وقد أسهمت المبادرات الشعبية الأخيرة في إظهار المزيد من مصاديق هذا المأزق مما ينتظر تراكماً نضالياً من الجميع للاستفادة منه لتحقيق مطالب الناس وانتزاع حقوقهم بكرامةٍ وعزة.

- لقد ورّط النظام نفسه كثيراً حينما طرح شعار المملكة الدستورية، ومع أنّ ذلك تمّ في إطار اختطاف شعارات المعارضة والتقنّع بها، إلا أنه وجد نفسه عملياً في ورطة لا يُحسد عليها. فالمعارضة الدستورية طوال تاريخها الجهادي لم تخرج عن إطار المطالبة بإعادة العمل بدستور البلاد التعاقدي، ولم تندفع إلى تبني خطابات ثورية مفتوحة رغم هول الفجائع التي ارتكبتها العائلة الخليفية ضد الناس. وفي سياق إخراج النظام من مآزقه، جرى التقنّع بشعارات الحرية ودولة المؤسسات والمملكة الدستورية، إلا أنّ عجز النظام الخليفي البنيوي عن الاستجابة لمتطلبات هذه الشعارات واستحقاقاتها كان هو الأقوى في الظهور، وهو ما لمسه الجميع من مؤشر التراجعات المتوالية والهبوط المدوّي لشعاراته الجوفاء. وكانت النتيجة أنْ تجهر أصوات من المعارضة وتطالب بتفعيل المملكة الدستورية الحقيقية، بما يقتضيه ذلك من تداول على السلطة واخضاع ممارسات العائلة الخليفية للقانون وضبطها ونزْع امتيازاتها الاستثنائية غير العادلة والتوزيع العادل للثروة. وفي الوقت الذي ترتفع فيه هذه الأصوات الحقة، فإن تراجعات الحكم الخليفي تدفع بمزيدٍ من القناعة بأنّ واقع الأمور هو أبعد ما يكون عن دولة المؤسسات ونظام المملكة الدستورية! فدستور الاستبداد نسف كلّ ذلك وجعله هباءً منثورا، والشراكة الفعلية للشيخ حمد في سنّ قوانين القمع وإجازتها أمر لا يُنكر، وأبرزها قوانين حماية الجلادين والقتلة وترقيتهم.

إنّ الحصيلة الطبيعية لهذه النقاط، هو أن جبهة المواجهة السياسية مع النظام تشمل كل تفاصيل المشروع التخريبي وإفرازاته، والمطلوب أن تتكاتف القوى الوطنية والإسلامية لترميم الموقف التفصيلي من كل المشروع التخريبي للنظام، بما يتطلبه ذلك من تشديد القوة الداخلية للمعارضة والحرص على صياغة المشروع الوطني الكامل لها، ليكون أساساً مشتركا في النضال السياسي والدستوري، ولسدّ الطريق على كل حوائط الصد والإرجاف المنتشرة هذه الأيام، والتكاتف مع المبادرات الأهلية السلمية التي تسعى للمطالبة بالحقوق وفقاً للأساليب التي لا تهدر الكرامة وشرف المواطن، وهي مبادرات أثبتت جدواها وقيمتها الوطنية، كما هو الحال مع حركة المحرومين والتضامن مع العاطلين عن العمل والاعتصامات الأهلية أمام أماكن عمل الجلادين والقتلة.

ستمرار إنتهاكات حقوق الإنسان وتقليص للحريات العامة في البحرين

د.عبدالجليل السنكيس
ديسمبر 2004م
تقديم:

2) استخدام القانون رقم 18 لعام 1973 المتعلق بتنظيم المواكب والتجمعات:

أ- منع مسرحية ليش ياأبو العيش

إضافة لدور قانون الصحافة والنشر الذي تذرعت به وزارة الإعلام، اعتبرت النيابة العامة بان السماح بإقامة الفعالية سيجعل جمعية الوفاق- المنظمة لتلك المسرحية- في موقف منتهك للقانون وبالتالي التعرض للإجراءات الجزائية، حيث اعتبر عقد المسرحية مخالف لنص القانون رقم 18 لعام 1973 المتعلق بتنظيم المواكب والاجتماعات الذي ينص على أنه "يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر عنه كتابة المدير العام للشرطة قبل عقد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل" إضافة إلى أنه "يجب أن يراعى في الإخطار السالف الذكر أن يكون شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع ولبيان موضوعه. ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع انتخابيا. ويجب أن يوقع الأخطار خمسة أشخاص، أو شخصان إذا كان الاجتماع انتخابيا".

وينص القانون كذلك على أنه "لا يجوز للمدير العام للشرطة منع اجتماع عام تم الإخطار عنه على النحو المبين في هذا القانون، إلا إذا كان من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام العام أو حسن الآداب بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملابسة له أو لأي سبب خطير غير ذلك. ويبلغ أمر المنع إلى منظمي الاجتماع أو أحدهم لشخصه أو في محل إقامته المبين في الإخطار قبل الموعد المحدد للاجتماع بست ساعات على الأقل، ويعلق أمر المنع على باب مركز الشرطة المختص. ويجوز لمنظمي الاجتماع التظلم من أمر المنع إلى رئيس مجلس الوزراء".

ب- اعتقال الناطق باسم لجنة معتقلي العريضة (10 مايو 2004م)

أفرجت النيابة العامة في وقت متأخر من ظهر اليوم عن عبدالله عباس السبع (28عاماً)، الناطق باسم أهالي معتقلي العريضة الدستورية، بكفالة مالية بعد احتجاز دام أربعاً وعشرين ساعة على إثر اعتصام يوم أمس أمام رئاسة مجلس الوزراء. وقد وجهت النيابة العامة للسبع أربع تهم تصل عقوبة بعضها إلى عامين، وهي: "التحريض على كراهية نظام الحكم والازدراء به- نشر أخبار كاذبة- مخالفة قانون التجمعات الذي يمنع اجتماع خمسة أشخاص أو كثر، بدون إذن مسبق-التجمهر والدعوة للتجمهر". وكانت قوات الأمن قد وجدت عند السبع نسخاً من بيان لجنة أهالي معتقلي العريضة الدستورية والذي تم توزيعه على وكالات الأنباء أثناء الاعتصام السابق ذكره كما وجدوا نسخة من رسالة موجهة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان تناشده بالتدخل لحماية حقوق المعتقلين.

3) استخدام قانون العقوبات لعام 1976م:

يقيد قانون العقوبات البحريني الحريات الأساسية ويعاقب على ممارستها. وهو بذلك ينتهك حقوق الإنسان الأساسية ويتعارض مع المعايير الدولية التي تعهدت الحكومة الالتزام بها، انظر الملحق رقم 3..

أ- معتقلو العريضة الدستورية (1 مايو 2004م)

بأمر من النيابة العامة، هاجمت قوات الأمن على بعض مواقع تجميع تواقيع تطالب ملك البلاد بإدخال تغييرات دستورية تعزز من الدور الشعبي في صناعة القرار والتشريع. وعلى إثر هذه الهجمة، تم حبس أكثر من 20 موقوفا على ذمة التحقيق ووجهت لهم أربع تهم من قانون العقوبات لعام 1976م، هي: العمل على تغيير النظام السياسي بوسائل غير مشروعة، وحمل ملك البلاد على أداء ما يدخل في اختصاصاته بوسائل غير مشروعة، والترويج والحض على كراهية النظام، ونشر أخبار كاذبة إضرارا بالصالح العام. وترتبط التهم بأمن الدولة ومشار إليها بالمواد 160، 165، 166و169 من قانون العقوبات البحريني والتي تصل عقوبات بعضها للسجن مدى الحياة (المادة 165).

ب- اعتقال الخواجة بعد تصريحاته في ندوة الفقر (سبتمبر 2004م)

إثر مشاركته وتصريحاته في ندوة الفقر، وجه النائب العام البحريني عبدالرحمن بن جابر – أحد رؤساء محكمة أمن الدولة السيئة الصيت- تهمتين لعناشط الحقوقي بدالهادي الخواجة، مستنداً لقانون العقوبات لعام 1976 المدان دولياً: الأولى "التحريض على كراهية النظام والإزدراء به"- حسب المادة من 165 من القانون، والثانية "بث إشاعات ودعايات مثيرة من شأنها التسبب في اضطراب الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة"حسب المادة 168 منه، وبينما تصل عقوبة التهمة الأولى إلى السجن ثلاث سنوات كحد أقصى، تصل عقوبة التهمة الثانية إلى سنتين، كما تم حبسه على ذمة التحقيق لمدة 45 يوماً.

ت- معتقلو التضامن مع الحقوقي الخواجة (اكتوبر 2004م)

تعاطياً مع اعتقال الخواجة، تكونت لجنة وطنية للتضامن معه قادت التحرك الميداني داخلياً وخارجياً، تكونت من ناشطين حقوقيين، ومحامين ورموز وطنية. قامت اللجنة بعدة أنشطة وفعاليات، كانت ردة فعل السلطات ان اعتقلت حوالي 30 شخصاً وجهت لهم خمس تهم من قانون العقوبات تصل أقصى مدة عقوبتها 27 سنة وتهمة من اللائحة التنفيذية لمرور تصل غرامتها 100 دينار. أبرز تهم قانون العقوبات الموجهة هي التجمهر لأكثر من 5 أشخاص "تصل عقوبتها إلى خمس سنوات"، ممارسة أعمال العنف والتخريب "7 سنوات"، منع رجال الشرطة من تأدية واجبهم "5 سنوات"، واستعمال العنف ضد موظف عام "10سنوات".

4) استخدام قانون الجمعيات لعام 1989م:

وهو قانون تم تشريعه من قبل السلطة التنفيذية أثناء غياب السلطة التشريعية المنتخبة وفي فترة تدابير أمن الدولة. وهو قانون يشمل مؤسسات متنوعة المقاصد والطبيعة، بما في ذلك الجمعيات السياسية وحقوق الإنسان والجمعيات المهنية والثقافية والاجتماعية، والجمعيات التي تمثل الفئات مثل النساء والشباب والجاليات الأجنبية، إضافة إلى الأندية الرياضية وغير ذلك. ومن الامور المؤاخذة على القانون (راجع الملحق 4):

تقييد حق تأسيس الجمعيات، تقييد حق تعديل النظام الأساسي والرقابة، حضر الاشتغال في السياسة، تقييد حق الارتباط بجهات خارجية، التحكم في التمويل الداخلي والخارجي، حق الوزير (ممثل السلطة) في دمج الجمعيات وتعيين الإدارات ووقف قرارتها، الرقابة والتحكم في الجمعيات العمومية، التدخل في مواصفات المرشح للإدارة واجتماعاتها، حق الوزير في الإغلاق الفوري المؤقت للجمعية. وقد قامت السلطات، ممثلة بشكل أساسي في وزارة العمل والشئون الإجتماعية، بتنفيذ مواد هذا القانون لعمل الإنتهاكات والخروقات الآتية:

أ- تهديدات الجمعيات السياسية بالحل (مارس 2004م)

هدد وزير العمل والشئون الإجتماعية بأنه سيستخدم صلاحياته التي وهبها له قانون الجمعيات (المادة 50) لحل الجمعيات السياسية إذا ما أصرت على طرح العريضة الشعبية المطالبة بالتعديلات الدستورية وخالفت تفسيره للمادة 29 من الدستور الذي-بحسب تفسير الوزير- يفضي باقتصار التوقيعات على اعضاء الجمعيات.

ب- تهديد مركز البحرين لحقوق الإنسان (أكتوبر 2003-سبتمبر 2004م)

منذ ندوة "التمييز القانون غير المكتوب" والتقرير المصاحب الذي تم تدشينه، قامت السلطات البحرينية ممثلة بوزارة العمل والشئون الإجتماعية بتوجيه عدة إنذارات لمركز البحرين لحقوق الإنسان. الأولى بعد الندوة المشار اليها مباشرة(20 أكتوبر 2003م) تبعه خطاب آخر في 11 نوفمبر 2003م حيث اشارت الوزارة الى ما تعتقده من خروج الندوة عن غطارها المحدد. الإنذار الثاني كان في 12 مايو 2004م حين تعاطى المركز مع معتقلي العريضة الدستورية واتهم بان ذلك يعتبر نشاطا سياسيا خارج عن دائرة اهتمامات المركز. في الخطاب الرابع المؤرخ 14 يونيو 2004م إتهمت الوزارة المركز بالتدخل في الشئون الداخلية لدولة مجاورة عندما دعم المركز مطالب المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. الخطاب الخامس والإنذار الخاص بتصريحات رئيس المركز في الفضائيات بتاريخ 28 سبتمبر 2004م وهو نفس اليوم الذي صدر فيه قرار وزير العمل بحل المركز وتصفية حساباته.

ت- تهديد 85 جمعية أهلية (أكتوبر 2004م)

وجهت وزارة العمل والشئون الإجتماعية تهديداً بالغلق والحل لخمس وثمانين جمعية أهلية مختلفة، منها 47 جمعية أشعرت من قبل قسم الجمعيات الأهلية والتعاونية بوزارة العمل والشئون الاجتماعية بضرورة تعديل أوضاعها عن طريق إيجاد مقر دائم لها يمكنها من مزاولة أنشطتها، وذلك استنادا إلى المرسوم بقانون 21 للعام 1998 والذي ينص على وجود اسم الجمعية وعنوان مقرها ورقم تسجيلها ونطاق عملها في جميع دفاترها وسجلاتها. كما قامت الوزارة بمخاطبة 38 جمعية أهلية بشأن تأكيد عقد اجتماع جمعياتها العمومية والامتثال للمواد "32,41" الخاصة بدعوة الجمعية العمومية وعضوية مجال إدارتها، إذ أعطت الوزارة فترة شهرين لذلك.

ث- حل مركز البحرين لحقوق الإنسان (سبتمبر 2004م)

في 29 سبتمبر ومن خلال الصحافة، علم المركز بقرار حله الإداري من قبل وزير العمل والشئون الإجتماعية. وقد تم إغلاق الكهرباء عن مقره وتجميد حساباته في البنك في ذات اليوم. وقد تبع حل المركز تعرض رئيسه- نبيل رجب- لتهديدات علنية من قبل وزير العمل في الصحافة، بسبب المقابلات الإعلامية التي عبر فيها رئيس المركز عن الأسباب الحقيقية وراء إعتقال عبدالهادي الخواجة وإغلاق المركز. وقد إتخذت وزارة العمل والشئون الإجتماعية إجراءات حل المركزوتصفية ممتلكاته، بالرغم من الدعوى التي رفعتها إدارته ضدر قرار وزارة العمل وبالرغم من طلب محاموا المركز من تأجيل إجراءات التصفية لحين الإنتهاء من الدعوى المرفوعة من المركز، الأمر الذي تم رفضه. ولا يزال الحل سارياً حتى كتابة هذا التقرير.

ج- نادي العروبة (سبتمبر 2004م)

في وقت متأخر من مساء يوم 26 سبتمبر، أصدرت الجهة الرسمية المسئولة عن الأندية الرياضية والثقافية وهي المؤسسة العامة للشباب والرياضة أمراً إدارياً بغلق نادي العروبة الثقافي لمدة 45 يوماً وتجميد ارصدته، بعد أن إستضاف قبل يوم واحد ندوة الفقر التي نظمها مركز البحرين لحقوق الإنسان. جاء استصدار أمر إغلاق نادي العروبة تحت دعوى أنه أستضاف فعالية تعرضت لدولة شقيقة. وتجدر الإشارة الى إن ما يشير اليه أمر الغلق هي ندوة عقدت في نفس النادي قبل عدة أيام من عقد ندوة "الفقر" تم فيها ذكر إحدى الدول الخليجية، ولم يتم إتخاذ أي إجراء ضد النادي حينها كما لم تتم الإشارة الى تلك الندوة في أي من وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية. وقد تقدمت إدارة النادي برفع دعوى قضائية ضد القرار الإداري بالغلق، كما خاطبت إدارته سلطات عليا، إلا إن الموضوع تم حله "ودياً" بين المؤسسة العامة للشباب والرياضة وإدارة النادي بعد زيارة وفدها لرئيس الوزراء قبل 11 يوم من انتهاء فترة الغلق، وتم إعادة فتح النادي.

التتمة صفحة (5)

10قانون حماية المتهمين بارتكاب جرائم التعذيب (قانون رقم 56 لعام 2002م)

لازال ملف المئات من ضحايا الفترة السابقة عالقاً دون حل، ولازال هناك إحساس بالغبن والإنتهاك لحقوقهم. ففي الوقت الذي يتواجد المئات ممن يحتاج الى عناية صحية ونفسية ودعم مالي مستمر، خصوصاً في الحالات التي تم فقد كفيل العائلة أو إصابته بعاهة دائمة، قامت السلطات بترقية وتكريم ممن ثبت تورطهم في قضايا التعذيب والقتل التعسفي خارج إطار القانون. وهنا لفتة اخرى يجب الإنتباه لها، وهو الجانب النفسي الناتج من رؤية الضحايا من رجال ونساء، لمن تسبب في تعذيبهم جسدياً ونفسياً وهو ماثل أمامهم في الأسواق والشارع وكل مكان. فهذا بمثابة أن يعيشوا حلماً مرعباً طوال حياتهم. إن لهذه الشريحة من الشعب (الذين عذبوا، سجنوا، شردوا، اغتصبوا وقتلوا) حقوقاً تم إنتهاكها، فقد عمدت المكواثيق الدولية على حمايتها ورعايتها، لما لذلك من أثر إيجابي في إستقرارهم وعودتهم لحياتهم الطبيعية، ولما لذلك من أثر فعال على استقرار المجتمع.

مشروع قانون جديد للجمعيات السياسية (سبتمبر 2004م)

تقدم أحد أعضاء مجلس النواب بمشروع قانون الجمعيات السياسية، وبعد نشره في الصحافة (لم يتم التشاور فيه مع مؤسسات المجتمع الأهلي المعنية). إنه ليس قانونا ينظم ويدعم النشاط السياسي، أو يقوم على أصل الحرية في تشكيل التنظيمات والانتماء إليها، وإنما هو قانون يقوم على المنع والتقييد والتجريم والعقوبات الجزائية التي تعاقب بالسجن لانشاء التنظيمات السياسية "ولو بشكل مستتر" خارج القانون المذكور، وتصل العقوبة الى السجن المؤبد لقيام التنظيم السياسي بجرائم تم وصفها بعبارات مطاطية مثل "معاداة نظام المجتمع". ويتضمن مشروع القانون قيودا شاملة على التمويل والاتصال الخارجي، واستخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والأندية، من دون تحديد طبيعة ذلك الاستخدام. ويمنع القانون الاستقطاب الحزبي في صفوف قوات الدفاع وأجهزة الامن، تاركا - وفقا لمرسوم سابق - للحكومة قرار مشاركة منتسبي تلك الأجهزة في أية انتخابات".
إن القانون سيدشن عهدا جديدا يقوم فيه مجلسا الشورى والنواب بتشريع قوانين تقيد الحريات الأساسية وتنتهك حقوق الإنسان.

حيث لا يكتفي مشروع القانون الجديد بتقييد عمل المجموعات السياسية بعد ان يفصلها عن القانون العام للجمعيات، بل يعطي الشرعية لذلك القانون المتشدد الصادر عام 1989 ليظل حاكما على جميع الجمعيات الاخرى، ومنها جمعيات حقوق الانسان والشباب والجمعيات النسائية ويؤكد خصوصا على منعها من ممارسة النشاط السياسي. علما بأن تفسير الحكومة للنشاط السياسي هو انها أية نشاطات ذات علاقة بالموضوعات أو الشئون السياسية".

لقد وقفت كثير من الجمعيات السياسية أمام هذا المشروع واعتبرت تشريع مجلسي الشورى و النواب قانونا ينتهك مبادئ أساسية في الدستور ومعايير حقوق الإنسان - أي تكن تسميته - سيكون سابقة خطيرة تعكس درجة الخلل في هيكل وتركيبة وأداء هذين المجلسين، وسيضعهما في مواجهة مباشرة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. وان مسارعة الحكومة بالموافقة على هذا القانون من دون غيره من مشروعات القوانين المعطلة، يثير الريبة ويكشف واقع العملية التشريعية في البلاد وهيمنة السلطة التنفيذية عليها".

تشريع قانون جديد للتجمعات (أكتوبر 2004م)

كما أعلنت الحكومة في هذه الفترة، وخصوصاً بعد نشاط لجنة التضامن مع الحقوقي والذي تميز بتعاطي شعبي كبير من خلال الإعتصامات والمسيرات السلمية احتجاجاً على اعتقال الخواجة بعد تصريحاته في ندوة الفقر الشهيرة. وقد أبدت السلطة استعجالها في طرح هذا المشروع الذي لاقى احتجاجاً واسعاً في الاوساط الشعبية التي رأت منه ردت فعل لعدم قدرة السلطة على مواجهة الإحتجاجات السلمية واعتبر – هذا المشروع- مخلاً بأسس ودعائم التجربة الديمقراطية، دون أن يراعي المواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
فالمادة السادسة من هذا المشروع تفرض أن يكون لكل اجتماع لجنة مؤلفة من رئيس وعضوين على الأقل واذا لم تنتخب اللجنة يعتبر الموقعون على الاخطار في مقام اللجنة والتي تكون مسئوليتها المحافظة على النظام ومنع الخروج عن القانون او الغاية التي خرج من اجلها الاجتماع وأن يمنع كل خطاب او نقاش يخالف النظام العام والآداب أو يحرض على الجرائم. هذه بعض المواد الفضفاضة والقاسية والمنتشرة بكثرة في المشروع الذي تم صياغته المقيدة للحريات.

ثالثاً: إلغاء وتهميش المؤسسات المهنية وجمعيات الشأن العام

تهديدات مركز البحرين لحقزق الإنسان، وحله
تهديدات الجمعيات السياسية (العريضة الدستورية)معتقلو العريضة، النايابة العامة ، الجمعيات ليس مسموح لها العمل في السياسة
تهديد 85 جمعية من جمعيات المجتمع الأهلية بالحل وغلق نادي العروبة و حل مركز البحرين لحقوق الإنسان و الإتحاد النسائي ومعاناة الإشهار لازالت وزارة العمل تضع العقبات في وجه إشهار الاتحاد النسائي كون المنضمين اليه من النشطات في البحرين، كما ينظر اليه كرديف للمجلس الأعلى الرسمي الذي ترأسه زوجة الملك

منع تكوين نقابات الحكومية

أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميماً يمنع من تكوين نقابات المؤسسات الحكومية، بعد أن تنامى تكوين نقابات القطاع الخاص. وقد اعتبر ذلك انتقاصاً من حقوق الموظفين الذين طالبوا بمساواتهم بمكوظفي القطاع الخاص.

إعاقة تكوين النقابات المهنية : الأطباء المهندسين والمحامين (30 اكتوبر 2003)

كما تضع وزارة العمل العقبات أمام الجمعيات المهنية الثلاث "الأطباء والمحامين والمهندسين" بشأن مسودة قانون النقابات المهنية، على رغم تقدم الوزارة بأربعة قوانين". حيث ترفض الوزارة تنظيم المهنة من قبل هذه الجمعيات التي تصر على أن يكون تنظيم المهنة من قبل كوادرها بشكل أساسي وبالتعاون مع بعض الأطراف ذات العلاقة إضافة الى حق الترخيص للمهنة من اجل منع التزوير في الشهادات والعمل في مواقع غير مؤهله.

رابعاً: استمرار قضايا معدومي الجنسية والبدون (يناير 2004م)

تشير تقارير مركز البحرين لحقوق الإنسان (المنحل) بوجود أكثر من 300 حالة محرومة من الجنسية في داخل البحرين ولا زالت السلطة تمانع في منحها الجنسية. ولكن، هناك نوع آخر من المحرومين والبدون. وهؤلاء لم ينزحوا أو يهاجروا من خارج البحرين، بل ولدوا فيها، أباً عن جد، بل إن عندهم من الوثائق ما يثبت بأنهم بحرينيون. بعضهم هرب خوفاً على اهله وحياته، بينما الآخر تعرض لعسف السلطة في السبعينات والثمانينات والتسعينات، بل قبل ذلك، وقامت بتهجيره وإبعاده. وقد ذكرت المنظمات الحقوقية حينها بأن البحرين هي الدولة الوحيدة التي تعمل على تهجير رعاياه الذين تختلف معهم. وقد رجع بعضهم أبان الإنفراج السياسي عام 2000، بينما بقى الآخر غير قادر على الرجوع للعوائق الكبيرة التي تضعها السلطات أمامهم. من هذه الحالات هي قضية عائلة الحاج صالح الستراوي وأحفاده، الذين لازالو في المهجر الإجباري.

التوصيات

- إلغاء كل القوانين المنتهكة للحقوق والمتعارضة مع الدستور والمواثيق الدولية والتي صدرت في غياب السلطة التشريعية.
- العمل على إصدار تشريعات وقوانين جديدة تتماشى مع الدستور وروحه ومع متطلبات المرحلة من إحترام وتعزيز حقوق الأنسان، وباستقلالية تامة عن تأثير السلطة التنفيذية.
- العمل على تفعيل مبدا إستقلال السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما يضمن حماية وصيانة الحريات وحقوق الإنسان، ووقف استخدام القضاء للتقييد والتهديد والملاحقة بد الحماية عبر تحقيق العدالة.
- إعطاء المؤسسات المجتمعية الحرية الكاملة في الحركة دون تقييدها بتوجهات السلطة التنفيذية، وتفعيل القضاء المستقل في حال صدور أي تجاوز من هذه المؤسسات.
- إعادة فتح مركز البحرين لحقوق الإنسان في ظل جو يحترم الحريات والقوانين الدستورية
- إزالة مسببات الإحتقان من تدني الوضع الإقتصادي وانتشار البطالة وحالات الفقر المدقع وهبوط مستوى الحريات العامة وشيوع الفساد الإداري والمالي، من خلال خطة ضمان إجتماعي تتكفل العاطلين ومحدودي الدخل وأخرى طويلة الأمد تحل البطالة المزمنة.
- القضاء على التمييز بشتى انواعه وحل مشكلة البدون وعديمي الجنسية، وقف والغاء التجنيس المسيس. منح الجنسية لعائلة الحاج صالح ومن هو في مثل حالته.
- رفع يد السلطة التنفيذية عن وسائل الإعلام (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، الإنترنت) وإعطاء فسحة حقيقية وكافية لحرية التعبير دون الخوف من سطوة قوانين قمع الحريات.
- التوصل لحل توافقي مع ممثلي ضحايا التعذيب يتضمن: إلغاء قانون 56، تعويض مجزي للضحايا، توفير العلاج المناسب لمن يحتاجه منهم، وتقديم المتهمين بقضايا التعذيب للقضاء، مثل ما حدث في المغرب حيث الخطة الوطنية للمصالحة والتسامح.

انتهى

معارضتنا للاستبداد الخليفي واسعة، والمقاطعة ليست سوى احدى مفرداتها

نتقدم لأهلنا في البحرين، ولاخواننا المسلمين في كل مكان، مباركين لهم حلول عيد الاضحى الأغر، داعين الله ان يجعل مناسباتنا أفراحا بالانجازات والأمن والحرية والتقدم. ونستعيد في هذا العيد الاكبر تضحيات اخوتنا وابنائنا في هذا البلد المعذب، الذين قدموا أغلى التضحيات عندما جادوا بدمائهم الطاهرة شهداء على طريق الحرية التي ما زالت بعيدة المنال في ظل حكم الاستبداد الجاثم على الصدور والقلوب.

هذا الاستبداد عبر عن نفسه بالتشكيل الحكومي الاخير، الذي أمعنت فيه العائلة الخليفية في طائفيتها البغيضة، وكرست نهجها الذي يهدف لتكريس واقع خطير على البلاد من خلال التعيينات غير الموزونة في مؤسساتها وحكومتها. لقد كشفت تلك التركيبة خطورة مشروع التغيير السكاني الذي ما يزال الصمت سيد الموقف بشأنه من جانب المتضررين منه (ويا للعجب)، فهو مشروع يسعى لتكريس واقع جديد ينعكس في مؤسسات مشروع التخريب، ويعبر عن نفسه بالتغليب السياسي لأتباع مذهب ديني على حساب آخر. فقد تخلى مشروع الشيخ حمد بنظام المحاصصة الثلاثية المتساوية خلال الحقبة السوداء (خمسة وزراء لكل من آل خليفة والمواطنين السنة والمواطنين الشيعة)، وفرض مكانه نظام محاصصة جديد بنسب أكثر غبنا لأبناء البحرين عموما. النظام يريد ان يؤكد حقائق على ارض الواقع يفضل البعض ان لا يفهمها او يعي وجودها، ومن بينها ان مشروع التجنيس ربما حقق اهدافه، وأحدث التغيير السكاني المطلوب. ومنها ايضا ان المجالس التي فرضها المشروع على الواقع هي الاخرى تؤكد ذلك، ومنها المجالس البلدية ومجلس الشيخ حمد بشقيه، المعين والمنتخب. وتجدر الاشارة الى التعيين الذي حدث لعضوية مجلس الشورى بعد وفاة المرحوم عبد الله عبد الرضا لتأكيد المنحى العام للحكم الخليفي. فهذه المجالس اصبحت تعكس محاصصات جديدة تنسجم مع هدف مشروع التجنيس السياسي، ولكن بدون اثارة ضجة كبيرة تكشف خفايا المشروع الذي هو الاخطر في تاريخ البحرين. وقد يبرر البعض هذا الواقع بمقاطعة الانتخابات، ويرد على ذلك بالاستشهاد بالمجالس البلدية التي شارك فيها الجميع ولكن نتائجها جاءت منسجمة مع اهداف مشروع التجنيس السياسي، وكذلك بمجلس الشورى والتركيبة الحكومية المعينين من جانب العائلة الخليفية.

وقد سعت آلة الدعاية الخليفية لايهام المواطنين بان مقاطعة تلك الانتخابات الصورية حرمت الشيعة من التأثير في "العملية السياسية"، وأصرت تلك الآلة التضليلية على اختصار القضية السياسية بالمشاركة في انتخابات مجالس الشيخ حمد او مقاطعتها. ولكن الواعين من ابناء البحرين أكدوا ان القضية اوسع من ذلك كثيرا، وان المطلوب مقاطعة هذا النظام الجائر الذي قام في السنوات الخمس الاخيرة بما لم يفعله سابقوه. وثمة قضايا عديدة تؤكد ضرورة ذلك منها: اولا ان قضية التجنيس السياسي أخطر كثيرا من بقية القضايا لانها حولت الصراع من "صراع حقوق" الى "صراع وجود"، وهذه حقيقة يجب استيعابها اولا لتحديد مسار المعارضة واولوياتها بعيدا عن التشويش و التضليل السلطويين. وثانيا: ان قضية التمييز في التعيينات الوزارية والادارية تتجاوز منطق العدالة، وتؤكد ترسخ العقلية الخليفية التي سعت لاستغلال السلطة لاثارة المشاعر الطائفية والامعان في تمزيق الصف الوطني.

وثالثا ان المشروع الجديد استبدل حكم القانون بنظام المكرمات والارادات والقوانين الملكية، وبذلك لم يعد للقضاء دور في حل الخصومات خصوصا بين الشعب والحكومة. وحتى عندما يصدر القضاء (بتوجيه من الاعلى) قرارات او احكاما لتخويف المعارضين (كما حدث للاستاذ الخواجة)، تتدخل الارادة الملكية لالغاء قراراتها. ورابعا: ان العائلة الخليفة روجت في الاعوام الاخيرة مقولة "الاصلاح من الداخل" كوسيلة للضغط المنطفي على المعارضين. وقد كشفت التطورات ان هذه واحدة من أخطر المقولات وأبعدها عن الحقيقة. فمن عمل من داخل النظام تعرض للتدجين التدريجي، واصبح سيفا مسلطا على بني قومه، بدلا من ان يكون مدافعا عنهم. وقد جاءت استقالة كل من الشيخ الدكتور عبد الحسين العريبي، والدكتور علي العريبي، من محكمة الاستئناف، ليؤكد استحالة الاصلاح من الداخل. وذكر الشيخ العريبي مؤخرا في مقابلة تلفزيونية مع محطة اي ان ان، انه استقال من وظيفته كرئيس لمحكمة الاستئناف الشرعية، بعد ان فشلت كل جهوده لاصلاح نظام القضاء. هذه الحقائق تقود الى استنتاج مهم، وهو ان من يريد اصلاح الوضع في البحرين يجب ان يعمل خارج النظام الذي فرضته العائلة الخليفية على البلاد، والوقائع تشهد بفشل كل من يعمل من داخل النظام في احداث اي اصلاح حقيقي للمسيرة السياسية والاصلاحية والتنموية للبلاد.

من هنا جاءت خطوة مركز البحرين لحقوق الانسان بتحدي قرار الحل الذي اصدرته العائلة الخليفية، خطوة شجاعة ومتميزة، بعد ان ادرك القائمون عليه عدم جدوى العمل ضمن الاطر الضيقة للنظام. وقد نجحت لجنة ضحايا التعذيب نجاحا باهرا برغم وجود من يسعى لحرف مسارها وتدجينها، وسبب نجاحها انها تجاهلت اوامر العائلة الخليفية وكسرت قيودها، وتحركت بالروح نفسها التي تحرك بها شهداء البحرين وسجناؤها على مدى خمسين عاما، فأصبحت شوكة في عيون السفاحين والمعذبين. والآن بدأت لجنة العاطلين عن العمل عملها، وهو امر ايجابي، بعد ان فشلت كل الوسائل الاخرى لتحريك اوضاعهم، وبعد ان أصرت العائلة الخليفية على "بحرنة الاجانب" لتبرير حرمان العاطلين من الوظائف، حيث اصبح من كانوا يعرفون بـ "الاجانب" بالامس "بحرينيين" اليوم. هذه الاطلالة العامة على الوضع يؤكد عددا من الحقائق:

اولها ان الازمة السياسية بين شعب البحرين والعائلة الخليفية تاريخية وواسعة، وليست محصورة بالمشاركة في انتخابات مجالس الشيخ حمد او مقاطعتها،

وثانيا: ان العمل الشعبي خارج الاطر الرسمية المحكومة بقانون الجمعيات وقانون التجمعات وقانون الصحافة وقانون حماية المعذبين، هو الاكثر أثرا، والأقدر على الصمود وتحدي الاستبداد الخليفي. وثالثا ان استقالة القضاة اكدت عدم واقعية المقولة بامكان التغيير من الداخل، وهذه الاستقالة هي الاولى من نوعها في تاريخ البحرين المعاصر.

وأخيرا، فان التحركات الاخيرة من قبل المجموعات التي رفضت العمل في الاطر الرسمية التي توجهها العائلة الخليفية، خطوة مهمة على طريق تحريك الوضع بعد حالة التخدير التي مرت بالبلاد، وقضت على روح المعارضة لدى البعض. فالى الامام يا ابناء شعبنا في رفض الاستبداد المقنن، وكشف التضليل الاعلامي وتزييف الحقائق، وصبرا على المكاره، فالله معكم، وهو ناصركم، وقاصم الجبارين والمستكبرين والمستبدين.

مملكة الإستبداد ....!!

أنها سابقة خطيرة ، أنها قضية كبيرة ، أنها عين الاستبداد والاستعلاء والغطرسة ! يجدر بالمعارضة أن تتوقف وتمعن النظر ؟ وتعيد الحسابات والخطابات ؟ هل نحن في دولة القانون ؟ هل نحن في دولة المؤسسات ؟ هل نحن في مملكة الفرد ؟ هل نحن في شعار المملكة الدستورية ؟ أين نحن ؟ هل نحن نعيش في دولة الإنسان على الأقل ؟ هل للإنسان قيمة ؟ هل للإنسان وجود ؟ هل لنا أن نسأل لماذا ؟ وهل لنا أن ننطق لماذا ؟ الديوان الملكي رفضة العريضة الدستورية التي وقعها 70 ألف من المواطنين ، ولم يوقعها أناس من خارج البلاد ؟ مواطنون يطالبون بماذا ؟ أنهم يطالبون بتعديلات دستورية إتفق الحاكم مع الشعب على إجراءها ، لكنه أخل بها وأنفرد بدستور فصله على مقاسه وما يريد ؟

أن المعارضة إرادت أن تقدم العريضة ، لكن الديوان رفضها ، ورفض إستلامها ؟ المعارضة تعاود المحاولة مرة اخرى ، وترسل عبر البريد وترفض وترجع مرة أخرى عبر البريد ؟ أي إستهتار هذا ؟ أي إستعلاء هذا ؟ حاكم لا يستلم رسائل من شعبه ، حاكم لا يستلم عرائض من شعبة ؟ حاكم لا يقدر هذا الشيء ! جدير بالمعارضة أن تعيد النظر في إطروحاتها ، وفي أجندتها السياسية ، وخطابها ، وأن تضع النقاط على الحروف ، لتقول أن النظام قد أخل بالعهود والمواثيق التي وقعها مع الشعب في سبيل إقرار الميثاق الوطني ، وقد أخل بها ، فلا بد للشعب أن يطرح خيارات أن يفك الارتباط بهذا الميثاق ، ويطرح مفهوم الشرعية للنظام ، وأن هذا النظام ليس له شرعية ، وعليه لابد من الرجوع إلى الدستور العقدي 1973 الذي أعطى الشرعية للنظام .

لم يحدث في التاريخ أن يرفض حاكم أخذ البريد ؟ إلا اذا كان يعيش الاستبداد والكبرياء ، خصوصا إذا عرف عن رئيس ديوان الشيخ حمد أنه صاحب قصيدة أولاد شبر ومرهون التي كانت بنفس طائفي بغيض فترة الانتفاضة قي التسعينات ، لذلك لابد من التوقف والنظر لدراسة أن الشرعية التي منحها الشعب إلى النظام بالتصويت على الميثاق لابد من فك الارتباط به ، وتعمل المعارضة على ترسيخ هذا المفهو لكي يتم عزل هذا النظام محليا ودوليا .

على موسى

التواطؤ مع الدولة : المشاركة والنظام والصوتي
"إن مهمة المثقف هي أن يمنع الناس من تدوال الهراء "

بقلم: عباس ميرزا المرشد

سنوات عجاف طحنت أكثر من ثلاثة أجيال في البحرين، من أجل التحديث وبناء الدولة الحديثة ،ستكون على المحك قبيل إبريل 2006 موعد انتخابات مجلس النواب. باستثناء فئة قليلة تنظر إلى أن الدولة الحالية القائمة،هي امتداد لنظام القبيلة،وأن الصيغ المقدمة للتحديث (دستور 1973-ميثاق العمل الوطني 2001-دستور 2004) هي صيغ التفافية معززة لامتداد القبيلة، وتوافقها مع نظام الدولة البيروقراطية كما شرحها ميشال كروزيه ولخصها في:

1- بناء رأسي للسلطة ونطاق محدد للمسؤولية
2- مركزية القرار وعدم مشاركة بقية الأعضاء
3- انعزال كل فئة في الهرم التنظيمي

لذا فإن هذه الفئة القليلة، تنظر إلى ضرورة خرق هذا البناء المستحكم ، واعادة صياغة بناء الدولة وفق خطاب تواصلي، يتيح القدر الضروري والمطلوب في استقلال الدولة عن القبيلة واستقلال المجتمع عن الدولة أيضا.

باستثناء هذه الفئة القليلة ،فإن الفئات الأخرى (الأكثرية) تدرج نفسها في قائمة الواقعية السياسية، عندما تؤكد أن صيغ التحديث المطروحة من قبل الدولة الحالية هي البوابة الوحيدة لبناء الدولة . وإذا كانت الأقلية متوحدة في مطلبها وقادرة على حسم خياراتها ،فإن الأكثرية باتت ولأنها أكثرية معرضة للانقسام والخضوع لمجموعة من التبريرات والاستقطابات بما يؤدي في النهاية إلى انعدام المركزية عندها، وإلى ضعفها عن مواجهة اختراقات الدولة لها.

البعض يحاول إرجاع هذا الضعف واللامركزية عند القوى الاجتماعية والسياسية، إلى بنية هذه القوى نفسها ،ويسعى جاهدا إلى ربط ذلك بالتطور التاريخي للقوى السياسية، وتصنيفها على أنها قوى حديثة الاستقلال عن مراكز صنع القرار في الخارج ،عندما كانت تمثل امتدادات لحركات أممية أو قومية أو اسلامية. وجهة النظر هذه تحمل قدراً كبيرا من الصحة ،لكنها تتغافل عن الدور الشرس وغير الشرعي الذي تمارسه الدولة ،فهي لا تنظر إلى عنف الدولة المادي والرمزي،وقوتها الجبارة في طرح أرواق لعب متعارضة ومتناقضة، تحمل اللاعبين الآخرين على الخضوع والقبول بالإكراه، كما يحدث في الصيغة التي طرحتها الدولة في وثيقة 2002 التي تتعارض مع صيغة دستور 1973، وميثاق العمل الوطني 2001، أو في ممارسات مؤسسة العرش الملكي التي تعيد انتاج نظام القبيلة بشكل علني .

مشكلة وجهة النظر هذه أنها تنظر إلى الدولة من منظور أحادي، يعتقد أن الدولة هي جوهر قائم بذاته ومقدسة في الوقت نفسه ، وتبتعد وجهة النظر هذه عن فهم الدولة باعتبارها مفهوما ذا بعد اجتماعي يخضع إلى هيمنة العلاقات القائمة في الواقع الاجتماعي .

إن الدولة إضافة إلى لجوؤها إلى العنف المادي في أغلب من الأحيان فهي تُسيّر المجتمع من خلال استخدمها العنف الرمزي ،الذي يعطيه بورديو معنى الضغط أو القسر أو التأثير الذي تمارسه الدولة على الأفراد والجماعات بالتواطؤ معهم. فظروف الهيمنة وحدها لا تصنع علامات الخضوع أو القبول أو الطاعة أو الاعتراف أو الاعتقاد ،إذ لا تفعل هذه الظروف فعلها على نحو مستقل عن ارادة الأفراد ووعيهم، فالاعتقاد بشرعية الهيمنة يعود إلى توافق مباشر بين البني الموضوعية (من خلال القوانين) وبين البني الذاتية (مقولات الادراك والتقدير التي تعترف بالهيمنة أو القوانين المفروضة) .

مرة أخرى باستثناء الأقلية، فإن الأكثرية تمارس نشاطها السياسي والاجتماعي، موزعا بين الصراع والممانعة ، صراع نتيجة لاختلاف المصالح والمنافع والأوضاع ،وممانعة في قبول العنف الرمزي الذي تحاول الدولة القائمة فرضه على المجموع. والجدل الذي انطلق منذ 2004 وسيستمر حتى ابريل 2006 هو مثال جيد لهذا النوع من الممانعة والتواطؤ مع الدولة في فرض العنف الرمزي.

الأطراف التي شاركت، والأطراف التي تدعو إلى المشاركة حالياً هي أطراف متواطئة(على الأقل ثقافيا) مع الدولة في استعمال العنف الرمزي، إذ أن هناك شبه اجماع على أن وثيقة 2002 تحمل في طياتها تراجعا كبيرا عن الصيغ الأقدم (دستور 1973-ميثاق العمل الوطني 2001) كما أن هذه الوثيقة تكرس لنظام المراقبة تكريسا لا شبهة فيها، وتسعى الدولة إلى فرض هذا الواقع على مجموع الأطراف من خلال الدخول في انتخابات 2006.

تركن وجهة نظر الداعية إلى المشاركة إلى ما تسميه بالواقيعة السياسية كبديل عن المثالية السياسية، ولكن من دون أن تشرح للمواطنين ما هي الواقعية السياسية التي تسلكها، وهل هي خضوع وتواطؤ مع العنف الرمزي من قبل الدولة؟ وما هي المثالية التي ترفضها وتدينها؟ وتبقي مصرة على تجريم المقاطعة لانتخابات واعتبارها خيارا فاشلا ينعم عن الرغبة في الحفاظ على موقع هلامي. في حين إن النظر إلى خطاب الواقعية السياسية عندها لا يتعدى النظر إلى المجلس النيابي سوى مكانا للقول واسماع وجهات النظر، إنه مكان خاص للصراخ والعويل، فبدلا من الكلام في الجامع أو المسجد أو الندوة وحضور مستمعة قلة ،يمكن الكلام في المجلس النيابي أو البرلمان أمام كاميرات الصحفيين وعدساتهم ذات الحجوم الكبيرة. لم تدرك واقعية المشاركة أن المجلس النيابي هو مكان لعقد المصالح والصفقات والدخول في رهانات متعددة الأطراف وأن الكلام والصراخ هو آخر ما يمكن الرهان عليه في العمل السياسي التواصلي . وهنا يحدث التلاقي غير الواعي بين القبيلة ذات النظام الصوتي، وبين بنية التحديث المراد طرحه، ففي القبيلة لا وجود للمكتوب أو التواصلي،بل تعتمد على السماع والرؤيا .

من الواضح جدا أن الصيغة المطروحة حالياً في وثقية 2002 تكرس النظام الصوتي في العمل السياسي بدلا من النظام التواصلي ،وأن الفشل المصاحب لمجلس النواب الحالي لا يقتصر على نوعية الأفراد الذين هم فيه حالياً، بقدر ما يكون الفشل مرتبط بآلياته الصوتية أيضاً ،فحتى لو كان اعضاءه من النوع الثقيل في السياسية فلن يخرجوا عن قاعدة رفع الصوت عالياً والذهول من ملاحقة عدسات المصورين.

ما زال النظام يتجاهل تعويض الضحايا والاستمرار في ترقية الجلادين ، فقد أرسلت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب ، برقية إلى الشيخ حمد ، تستنكر فيها ، إعاده توزير الجلاد عبدالعزيز عطية الله آل خليفة المعروف بوحشيته ورئاسته للجنة التعذيب في إنتفاضة التسعينات هذا نصها

" لقد فوجئنا أن عبد العزيز عطية الله آل خليفة قد أبقي في منصبة في التغييرات الوزارية التي أعلنت اليوم، مع أن المذكور مسئول عن انتهاكات حقوق الإنسان أثناء رئاسته للجنة التحقيق بوزارة الداخلية في الفترة الماضية. لقد كان المؤمّل تنحيته عن منصبه وتجريده من الأوسمة وإحالته إلى المحاكمة. إنّ إبقائه في منصبه أثار إحباط ضحايا التعذيب، وعمّق آلامهم. ولا يسع اللجنة إلا إبداء الاحتجاج على ذلك، والمطالبة مجدداً بتعويض الضحايا والشهداء وإنزال القصاص العادل بمرتكبي جرائم التعذيب والمسئولين عنهم.

إبراهيم حسن احمد جاسم
رئيس اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب
المنامة – البحرين
14 يناير 2005م

تتمة الافتتاحية صفحة (1)

هذه التطورات ادت، من جهة اخرى، الى تطورات جديدة في الاوساط الشعبية. فقد اصبح هناك الآن منحى عام لدى الناشطين السياسيين بالعمل خارج الاطر الرسمية وعدم الالتزام بقرارات العائلة الخليفية التي تفرضها على الشعب من خلال مجلس الشورى. بدأ هذا المنحى مركز البحرين لحقوق الانسان، بعد الافراج عن رئيسه، الاستاذ عبد الهادي الخواجة. فقد أعلن المركز تمرده على قوانين وزارة العمل، فعقد اجتماعا لاعضائه وتم انتخاب هيئة ادارية جديدة، واعلن رغبته في مقابلة الشيخ حمد لمناقشة تطورات الوضع، بالاضافة الى اعلانه عدم الالتزام بقانون الجمعيات. انها خطوة جريئة من شأنها، فيما لو تم العمل بها، ان تكون بداية قوية على طريق العصيان المدني لمقاومة الاستبداد الخليفي والمطالبة باعادة العمل بالدستور التعاقدي المتمثل بدستور 73. وقد حذت لجنة ضحايا التعذيب حذو المركز فاصبحت تعمل علنا خارج الاطر الرسمية، وتنتظر قمع العائلة الخليفية في أي وقت. واعرب اعضاء هذه المؤسسات عزمهم على الاستمرار في تحدي الارادة الخليفية وذلك بالعمل خارج قانون الجمعيات، وعدم الامتثال للاوامر الرسمية الصادرة على العائلة الخليفية. هذا التغير الكبير في الايديولوجية السياسية للمعارضة من شأنها تسليط الاضواء على الحكم التعسفي القائم، ولفت نظر المواطنين الى ضرورة التمرد عليه مدنيا. ولتفعل العائلة الخليفية القمعية ما تريد. ثم جاءت لجنة الدفاع عن العاطلين عن العمل لتؤكد العمل خارج الاطر الرسمية، ولتستفيد من تجربتي المركز ولجنة ضحايا التعذيب. وهكذا اصبح الوضع مهيأ لكسر ثوابت العائلة الخليفية، والتمرد عليها باساليب مدنية متحضرة، بانتظار القمع الخليفي. وفي الاسابيع الاخيرة عاودت لجنة ضحايا التعذيب فعالياتها على نطاق واسع، وذلك بالاحتجاج امام مكتب رئيس الوزراء والمطالبة بالغاء القانون 56 الذي يحمي المعذبين. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين قد رفعت الى اللجنة الدولية المعنية بمكافحة التعذيب ستناقش قضية انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في شهر مايو المقبل. وتسعى لجنة ضحايا التعذيب لكشف حقيقة السياسات الخليفية خصوصا في مجال حماية المعذبين وترقية الجلادين والقتلة، وان مشروع الشيخ حمد اصبح معتمدا على عناصر الحقبة السوداء ومرتكبي جرائم التعذيب لقمع ابناء البحرين وقت الحاجة.

الوضع البحريني اصبح اكثر تداخلا بسبب سياسات العائلة الخليفية التضليلية. فهذه العائلة اصبحت تتذاكى على الرأي العام المحلي والدولي بالتظاهر بسياسات متحضرة بينما تمارس عكسها تماما. واصبح على المعارضة الشابة التي اصبحت تصنع لها مواقفها الخاصة وتتمرد على الاطر الرسمية، ادراك هذه الحقائق والعمل الحثيث لافشال المشروع الخليفي لغلق ملف التعذيب بدون الالتزام باستحقاقاته خصوصا ازاء مرتكبي جرائم التعذيب. الذكرى المشؤومة الثالثة لالغاء دستور البلاد الشرعي مناسبة للنهوض بالمعارضة وادائها لتأكيد ثوابت العمل الوطني الذي اتفقت عليه كافة فصائل المعارضة على مدى الثلاثين عاما الماضية، ومن هذه الثوابت الغاء جريمة التجنيس السياسي، وجريمة التمييز بين المواطنين على اساس المذهب والولاء، واقامة حكم القانون بدلا من نظام المكرمات، والتخلي عن سياسات التشويش وتضليل الرأي العام، ومحاربة الفساد المالي والاداري. ولا شك ان اعادة تنصيب الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيسا للوزراء، قد قضت على دعاوى الاصلاح، وهذا مما يمكن الاستفادة منه من جانب المعارضة لكشف حقيقة المشروع التخريبي الذي فرض على البلاد بالقوة والتدليس. كما ان اصدار المحكمة الخليفية حكما باقرار حق الشيخ حماية في التشريع بشكل يلغي وجود مؤسساته التي حاول اقناع العالم بها، مؤشر آخر لمدى خواء المشروع وعمق الاستبداد والديكتاتورية، وكيف ان هذه العائلة الجائرة اصبحت تقنعها وتشرعها وتضفي عليهما الشرعية الناتجة عن حكم اجهزتها القضائية. ربما تستطيع العائلة الخليفية توفير شيء من الوقت وتأجيل المواجهة مع الجهات الدولية،ولكنها لن تستطيع تغيير حقائق الواقع الذي بدأ يتبلور بشكل اكثر عداء لسياساتها، واكثر تصميما على مقارعة ظلمها وجورها بكافة الوسائل السلمية المتوفرة. انها حرب ارادات، وستكون هذه المرة لصالح اصحاب الحق السليب ضد الغاصبين والمستبدين والقتلة والسفاحين.

الحق يدعوني ...

لا لنْ أنامَ اليومَ ياقومُ اعلمُوا ..... فالحقُّ يدْعوني ويدْعوني دَمُ
كيفَ الرقودُ لِمُثقَلٍ بجروحهِ ..... في كلِّ عضوٍ منهُ قدْ خُلِقَ الفَمُ
تحكي إليَّ كلامها مثل اللَّظى ..... ترمي ورمياتُ المهانَةِ أسْهُمُ
هيَ تستثيرُ شهامتي وغريزتي ..... وكأنَّمَا فاهـا لـــهَا يتكلَّمُ

بحديثها قضَّت هنئ مَضاجعي ..... وتقولُ لِي قَوْلاً ثقيلاً مُعْدِمُ
ياناهلاً كأسَ المذلَّة جارعاً .....خمرَ السُّكوتِ بَلادةً تتبسمُ
يابائساً ياخانعاً عشقَ الهَوى .....يا واقفاً معَ كلِّ منْ قدْ أجرمُوا
يا مُنتهى الذُّل الذي بكَ قابعٌ .....ثملٌ بهِ كالطَّير إذْ يترنَّمُ

سَلَبَتْ عُتوبٌ كُلَّ ألوانِ الكرا .....مةِ لمْ تبقِّي فيكَ ما يُتَوسَّمُ
كنتَ الكريمَ قُبيلَ ذاكَ العهدِ لكنَّ .....الحمَارَ اليومَ مِنْكَ لأكْرَمُ
تبّاً لمثلكَ كيفَ نامَ وجنبُهُ ..... جَارٌ بجَورِ مَجاعَةٍ يتألَّمُ
تبّاً لمثلكَ إذْ ينامُ وفي غَيَا .....هِبِ سجنِ بلْدتِهِ أسيرٌ صَائمُ

ترتاحُ أمُّكَ باللّقاءِ وأُمُّهُ ..... فؤادُهَا منْ بُـعدِه يَتَـــثلَّمُ
تقضي صلاتكَ بينَ أهلِكَ باسِماً .....وأخوكَ في سِجْنِ الخليفةِ قائمُ
تشْري ثيابَ العيدِ مُنْشَرِحَ الجَوَى ....وأخوكَ بالأغلالِ ويحكَ واجمُ
يسْعى لإرجاعِ الحُقُوقِ بجُرْأةٍ ..... جعلتْ خليفةُ مُرْبَكاً يَتكتَّمُ
أمْسى عَبوسَ الوجْهِ لو عَايَنْتَهُ ..... لتخالهُ منْ قُبْحِهِ مُتَفَحِّمُ
وعليهِ كَمْ سدَّت طريقاً مهْيَعاً ..... ولهُ أيادٍ في الخفاءِ تُنَظِّمُ

ولهُ غِطاءٌ منْ بَني الوطنِ الذي ..... داستهُ أبناءُ الخَنَا وتحكَّمُوا
أسَفي لهاتيكَ العَمائمَ حينَما .....صمُّوا عن الحَقِّ المُبينِ وقدْ عَمُوا
بَاعوا كَرامتَهمْ بأبْخسِ أثْمُنٍ ..... وهمُ الذين ضَلالةً قدْ أسْهَمُوا
في وَادٍ كلِّ صَغيرةٍ من حقِّنَا ..... فتعطَّرُوا وتنظَّفُوا وتَهذَّمُوا
جَاؤوهُ زَحْفاً للوُقوفِ بصفِّهِ ..... ضدَّ الذي منهمْ ومَا عَاداهُمُوا

مِن كاتبٍ أو شاعرٍ سَلَبَ الذي .....في حقِّ ربِّ الكونِ قدْ أعطاهمُ
كمْ جلَّلوهُ وعظَّمُوهُ وهمْ بِهِ .....أدرَى بهِ منْ نفسِهِ بلْ أعْلمُ
هُوَ للحَقَارَةِ والدَّناءَةِ مَرْتَعٌ ..... بل أنَّه أدنى منَ الأدنى ومِنْ أدنَاهمُ
سَفَهاً لهمْ قبلوا الخَناعةَ مَوْئِلاً ..... حبِّ الدَّنِيَّةِ ويحَهُمْ أغرَاهمُوا
عُذْراً لقَدْ أسْرفتُ في التَّوبيخِ يَا ..... عبدَ البتولِ عليكَ هلْ تتألَّمُ ؟؟
إن كنتَ تألَمَ من ضميركَ هاهنَا ..... فهناكَ في يومِ القيامةِ تُضْرَمُ
حدِّثْ بِنِعْمةِ ربِّكَ الأعلى الذي ..... أولاكَهُ الشعرُ النَّضيدُ مُنْظَّمُ
عجبا فقد سار القريضُ براحةٍ.....في راحتيكَ كمَا يسيلُ العَنْدَمُ
قُمْ من سباتكَ يا عزيزيَ عُجْ إلى ..... صفحاتِ عزِّكَ ولْتَصُبَّ عليهمُ

حرباً ضروساً مثلَ وقعةِ داحسٍ ..... أو كالبَسوسِ وذا يراعُكَ صارمُ
أنتَ الذي يحدوكَ حقٌّ أبلَجٌ ..... كالشَّمسِ واضحةِ السَّنا أمَّاهموا
تاهو بوحلِ الظلمِ لا لمْ يَرْعَوو ..... ورمى الإلهُ بسهْمِهِ وهُمُوا رَمُوا
أوَهلْ تُصيبُ نبالُهمْ لُبَّ المُنَى ؟؟؟ ..... إنْ كانَ سَهمُ اللهِ يخْطو فيهمُ
إيهٍ أوالَ الخيرِ يَا مَغصوبةً ..... بكفِّ طاغيةٍ يُوَصَّفُ مسلمُ
يا دوحةَ الإسلامِ يا مَهوى الفُلو ..... بِ عجزْتِ كيفَ أُتَرجِمُ
حبِّي لكِ فتَّانَةً قتَّالةً ..... يكفي جفَاءاً للذي بكِ مُغْرَمُ
تسقينَ أهلَ الشامِ واليمنِ الهَوى ..... وبني البُلوشِ وإبنكِ لايَغْنَمُ ؟
إن جاءَ فالسكنُ الوفيرُ موفَّرٌ ..... والصَّكُّ مدفوعٌ إليهِ مُقدَّمُ

أمَّا أنَا فأخوضُها حرباً إذا ..... رُمْتُ الوُصولَ إلى المَنَامِ وأحْلُمُ
أنَّ ابنَ سلمانَ انتهى ذلاً كَمَا ..... صدامُ ذابَ فأيْقظْ أصْدَمُ
أنِّي علَى ماكنتُ منْ زمنٍ مَضَى ..... ياليتَ دورَ الظالمينَ هُدِّمَ
قدْ قالها الحلِّيُّ نعمَ مَقولةٍ ..... وجهُ الصَّباحِ عليَّ ليلٌ مظلمُ
صقيعُ صيفي والشتاء حرارتي ..... وربيعُ أيَّامي عليَّ محرَّمُ
هلْ ذنبيَ الإيمانُ والقرآنُ أمْ ..... أني بأهلِ البيتِ قلْبي مُفْعَمُ ؟
أمْ أنني حبُّ الحسينِ أجنَّني ..... وعليٌّ والعبَّاسُ بلْ والقاسمُ؟
أم أنني لا أرتأي لخليفةٍ ..... في حكمهِ حقاً كما هوَ يزْعُمُ؟
لويعلمُ الفرعونُ ماذا قدْ جنى ..... نجْلٌ لسلمانَ الوضيعُ الألأمُ
صعقاً هوى من فرطِ دهْشتهِ علَى ..... وجهِ البسيطِ وقال إني مُؤْلَمُ
قطَّعتَ قلْبي ياخليفةَ يَاثرى .....ماذا جنى شعبٌ لدلمونَ أبْصِمُ
أنِّي وأنتَ غدا بجهنَّمٍ .....دَرَكاً سحيقاً للَّظى نتقاسمُ